موجة غلاء الأسعار تجتاح الأسواق هذه الأيام.. فارتفاع أسعار المواد الغذائية والغاز من قبل التجار أثار سخطاً كبيراً لدى المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود. ويعتبر اقتصاديون هذه الزيادة والتباين في الأسعار أمراً غير مبرر وغير منطقي في حين عزاها بعضهم إلى الاستغلال من قبل التجار الذين يستغلون هلع المواطنين وإقبالهم على شراء السلع تحسباً للظروف الطارئة التي سوف تحدث من جراء الأوضاع الراهنة في البلاد مستقبلاً.

نحاول من خلال هذا التحقيق الكشف عن الأسباب الرئيسية لهذا الارتفاع في الأسعار من قبل التجار ومحاولة الوصول لمعالجات مناسبة..!!

تحقيق/ نجلاء علي الشيباني

ارتفاع الأسعار.. في ظل غياب الثقافة الاستهلاكية!!

تخوف المواطنين من الأحداث الجارية دفعهم لشراء مخزون يفوق حاجتهم

- التجار: هلع المواطن وتدافعه للشراء عامل أساسي وراء ارتفاع الأسعار
- وزير التجارة: هناك وفرة في السلع الغذائية لتلبية الطلب على السلع محلياً
- اقتصاديون: ينبغي توعية الأسر بالطرق الاستهلاكية للمواد الغذائية

– أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال هذه الأيام قلقاً متزايداً لدى المستهلكين خصوصاً أصحاب الدخل المحدود والمتوسط الذين بدأوا يشكون من أوضاعهم المعيشية..

عبدالرحمن السامعي (موظف) يقول: الاستمرار في هذا الوضع سيجعل المواطن الذي يمتلك سيولة مادية هو المستفيد الأول كونه يقبل على سلع ويشتريها بمجرد التفكير في الشراء تخوفاً من ازدياد سوء الأوضاع في بلادنا وقد يشتري ما يفوق حاجته بكثير وأنا بدوري وكوني موظفاً حكومياً لا أملك سوى راتبي فإني أسارع للشراء وبأسعار مرتفعة يفرضها التجار خاصة تجار الجملة للمواد الغذائية لأنه لا حل لدي غير الشراء حتى أني قدمت سلفة لشراء المواد الأساسية ويتم خصمها من مرتبي نهاية الشهر قبل أن يزداد ارتفاع السلع فقد كان سعر القمح ثلاثة آلاف ريال والآن (٤٨٠٠)– (٥٠٠٠) ريال وبعدها لا أعراف كم سيكون؟ أقبلت على شراء كيس الدقيق والسكر كمرحلة أولية حتى يتسنى لي تدبير بقية المبلغ لشراء كمية أخرى قبل نفاذ الكمية من السوق.

الحاجة أمة السلام (٥٦ عاماً) وهي تتحدث عن الأسعار الجديدة للقمح والسكر والزيت أمام أحد المحالات تقول: كيف لي العيش أنا وأحفادي في ظل هذا الارتفاع المفاجئ للأسعار من قبل التجار خوفاً من الأوضاع وهذا من حقهم فاليمن لم تحدث بها فتنة كهذه أبداً ولا نعرف ما هي النهاية، لهذا فالكل يلجأ للشراء هذه الأيام فمنهم من يشتري المواد الغذائية ومنهم من يقوم بشراء تناوير الغاز ومنهم من يقوم بشراء حطب وفحم وغيرها من الأشياء التي يعتبرونها من الضروريات في حياتهم المعيشية.. وإنا كمواطنة قمت بشراء بعض هذه الأشياء حسب إمكانياتي وقدراتي، أنا من معاش زوجي المتوفي وأولادي من معاشاتهم، وهكذا نحن الآن وفرنا لأنفسنا مخزوناً لا بأس به يكفينا لعدة شهور قادمة إذا حدث شيء لا قدر الله..

إقبال غير مبرر

قاسم الهاشمي (قطاع خاص) يؤيد هذا الطرح ويضيف عليه أن هذه تعتبر أزمة مجتمعية واقتصادية حقيقية فهذا الأمر ناتج عن تخوف المواطن وهلعه الذي أدى إلى إقباله غير المبرر على السلع الغذائية وغيرها مما أعطى فرصة للتجار لرفع الأسعار ودفع المواطنين للحصول على السلعة بأي ثمن وكيفما كان.

يتفق معه منصور الأديمي (موظف) بأن التجار هم أساس هذا الارتفاع للأسعار سواء المواد الغذائية أو الغاز والملاحظ أنه بمجرد ظهور الأزمة في بلادنا بدأ تخوف اليمنيين من حدوث حروب أهلية فسارعوا إلى الأسواق أو بالأصح إلى تجار الجملة لشراء الدقيق والسكر والزيت وتخزينها لوقت الأزمة الحقيقية.. فنجد أن كل مواطن يحاول الحصول على مخزون غذائي يفوق حاجته الأساسية بكثير وهذا التدافع جعل من المواطن المسكين فريسة سهلة للتجار المستغلين للفرص، وهذا هدف التجار ولا يهم كيف سيكون حال البلاد من جراء هذا التدافع للشراء من قبل المواطنين الذين لا يعرفون كيف يتصرفون في ظل هذه الأوضاع وفي ظل الأزمة الراهنة فالثقافة الاستهلاكية ما زالت محدودة جداً في بلادنا ولا يوجد جانب توعوي فهو شبه مفقود في هذا الجانب..

يتساءل المواطن خليل الكميم عن غياب المختصين الذين ولتهم الدولة مسؤولية البحث والمتابعة لهؤلاء التجار الذين يقومون باستغلال الأوضاع.. ورفع الأسعار حسب مزاجهم دون رقيب ولا حسيب.

فيما يشكو المواطن القادري عبدالسلام من ارتفاع سعر الدقيق ووصوله إلى (٥٢٠٠ ريال) والغاز إلى (٢٠٠٠ ريال) والسكر إلى (١١٠٠٠) للكيس فكيف للمواطن أن يعيش في ظل هذه الأوضاع ولماذا هذا الاستغلال من قبل التجار وتخوف المواطن المسكين الذي لا توجد لديه ثقافة شراء؟! وبدون قصد يساعد المواطن على زيادة جشع التجار وطمعهم في رفع الأسعار واستغلال الأزمة الرهنة في البلاد.

المواطن السبب

التجار أكدوا أن المواطنين هم من دفعهم إلى ذلك فحوفهم من تأزم الوضع داخل البلاد جعلهم يشترون أكثر من حاجاتهم الطبيعية، هذا الأمر جعلنا نعتبرها فرصة ومغنماً وإذا أضعناها نكون أغبياء فهذا الأمر لن يحدث مرة أخرى فالمواطن يشتري السلعة بأي سعر يحدده التجار دون نقاش هذا ما قاله تاجر الجملة الأميني، وأما زميله تاجر الجملة قيس فهو مقتع تماماً بأن التجارة حسب قوله شطارة والتجار لا ذنب لهم فالمواطن هو من اختلق الأزمة واندفع للسوق للشراء بدون مقدمات خاصة المواد الأساسية رغم أن هناك مخزوناً لدى التجار يكفي اليمن لأعوام من القمح لكن المواطن لا يدرك ذلك فهو يظن أن الأوضاع الراهنة سوف تحرمه من الحصول على ما يريد إذا لم يسارع في الشراء وتخزين القمح والغاز...

فيما يرجع التاجر قاسم الرميثة ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع الأسعار عالمياً وبأنه ما زال يبيع بالأسعار الثابتة مع زيادة بسيطة لا تكاد تذكر لأنه كما يقول يخاف الله في تجارته وبيعه ويدعو كافة التجار إلى مراعاة ضمائرهم وخالقهم في عملية البيع وعدم استغلال خوف وهلع المواطن اليمني برفع الأسعار عليهم..

مخزون كاف

أدت الأزمة السياسية والاضطرابات غير المعهودة التي تعيشها بلادنا حالياً إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والمواد الغذائية وصلت إلى ١٥٪ بحسب تقديرات وزير التجارة في تصريح لـ(الشرق الأوسط) حيث قال وزير التجارة هشام شرف: إن اليمن بدأ تخزين الأغذية الأساسية كالقمح والسكر مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة القلق من تدهور الأزمة السياسية في اليمن. وأوضح في تصريحه أن أسعار التجزئة للقمح ارتفعت بأكثر من ١٥٪ في الشهر المنصرم بينما ارتفعت أسعار سلع غذائية رئيسية أخرى بنسب تتراوح ما بين ١٠٪ و١٥٪.

وقال الوزير: هذا يرجع إلى المناخ السياسي وأن الناس يشترون أي شيء بأي سعر إذا عرفوا أنه سيختفي ومن ثم يحتفظون به في بيوتهم، مضيفاً: إنهم يخشون أن تغلق المتاجر أبوابها إذا اندلعت حرب أهلية واشتباكات.. وبين الوزير أن هناك وفرة من الطعام لتلبية الطلب في اليمن الذي يعتمد بشدة على الواردات، مؤكداً أن الطعام متوفر ويمكن لمن لديه سيولة من المال أن يشتري وانه لا يوجد نقص أو ندرة في الطعام. وأشار إلى أن اليمن الذي يستورد عادة حوالي مليوني طن من القمح سنوياً أشترى بالفعل (٦٠٠ ألف طن) بينما هناك (حوالي ٥٠٠ ألف طن) أخرى وجرى التعاقد على مليون طن أخرى من المقرر أن تصل في النصف الثاني من العام.

مؤكداً أن وجود بعض التلاعب في السوق حيث يقلل تجارة التجزئة المعروض من السلع الأساسية ويرفعون الأسعار لكن الحكومة تقوم بمحاربة ذلك.

معالجات اقتصادية

قبل أن نتحدث عن ارتفاع الأسعار لا بد أن نضع قاعدة أساسية لمكونات السلع وأيضاً أنواع السلع فلكل سلعة مؤثرات تتأثر بها وتؤثر في سعرها.. هذا ما استهلت به حديثها الدكتورة/ نجاة جمعان أستاذ اقتصاد بجامعة صنعاء التي تقول بأن مسألة العرض والطلب هي مسألة تأتي بالمرتبة الثانية ونحن نعرف أن السوق الذي يحدد سعر السلعة حتى لو كانت مكوناتها وكلفتها معينة ففي النهاية صاحب السلعة يحاول دائماً معرفة الأسعار في السوق ويتماشى مع اتجاه الأسعار من أجل أن يحصل على تعظيم ربح وهذا الشيء مشروع له.. وإذا نظرنا لهيكل الكلفة بالنسبة للسلعة فهناك مواد أساسية داخلية في كلفة السلعة وهناك مواد وبنود تشغيلية تمثل جانباً آخر من الكلفة وعادة المواد الأساسية تمثل النسبة الكبيرة من المدخلات وبالتالي أية زيادة أو نقص يؤثر في سعر البيع بحسب الأهمية النسبية لهذا المكون من المواد الأولية، وأيضاً نأتي للمفهوم الذي يجب أن نستوعبه وهو أن لدينا سلعاً استهلاكية وسلعاً رأسمالية، السلع الاستهلاكية مثل الغذاء الذي نستهلكه والملابس إلى حد كبير سلع استهلاكية، لكن نأتي إلى المصانع والمعدات والتلفزيون والكهرباء فهذه سلع رأسمالية باعتبار هيكلها ومكوناتها الخاصة بها وتتأثر بعوامل أخرى بالنسبة للسعر.

وتؤكد جمان ضرورة استيعاب هذه القواعد وأن نسأل أنفسنا: ما هي الأسباب الحقيقة وراء ارتفاع الأسعار؟ هذه مهمة الإخوة القائمين على هذه السلع سواء المنتج أو التاجر الذي يبيع.. إذاً نحن لا نستطيع أن نعمم هذه النتيجة إلا بعد دراسة تنطلق إلى كل نوع من أنواع السلع. وإذا لاحظنا الطلب أكثر من العرض الجانب الثاني ارتفاع الأسعار العالمية.

منوهة بأنه يوجد جانب تأثير الأسعار بالعوامل النفسية للمتعاملين في السوق عندما لا يكون هناك استقرار والناس يتخوفون من ارتفاع الأسعار تجدهم يتجهون لشراء السلعة وبالتالي ارتفاع الأسعار قائلة: أنا أرجح هذا الجانب أن هناك إشكالية في توافر السلع المطلوبة لاحتياج الناس وبالتالي إذا كان سبب ارتفاع الأسعار سبباً هيكلياً في الاقتصاد وزيارة الطلب إذاً هذا سيأخذ وقتاً طويلاً لمعالجتها عن طريق تشجيع أناس منتجين في السلع، مثلاً عندما تتحدث عن القمح مثلاً ندعم المزارعين أن يزرعوا القمح ونعزز مفهوم زيادة العرض..

وعن الطرق العلاجية لمسألة ارتفاع الأسعار تقول الدكتورة جمعان: هناك معالجات طويلة الأمد و قصيرة الأجل وفي اعتقادي أغلب المعالجات فورية تتمثل بترشيد الاستهلاك في المواد الأساسية وعلى رأسها القمح الذي أرى أن هناك إفراطاً في استهلاكه فالأسرة على الأكل تنزل ٢٠ قرصاً فتأكل ١٥ وخمسة ترميها، والأرز كذلك وبدلاً من أن تنزل القدر الكافي تنزل ربة البيت القدر كله، وقس على ذلك بقية الأشياء فالدول الكبرى نفسها ترشد الاستهلاك. اليابان عندما تذهب إلى أي مطعم يعطيك بالجرام بالقدر الذي يكفيك سواء في الرز أو اللحم، إذاً عندما أتبع هذه السياسة أكون قد خفضت ميزانيتي من ١٠٠٪ إلى ٦٠٪. أما المعالجات على الأمد الطويل فتبدأ بتعليم الناس كيف ينتجون وهي مشكلتنا الأساسية والرئيسية وهذا واضح من خلال إجمالي منتجنا المحلي الذي يظهر بالسالب مما يؤكد أن الإنتاجية عند المجتمع ما زالت ضعيفة وما زال هناك عدم استغلال للموارد والإمكانات المتاحة في المجتمع.